



النائبة المحترمة مريم وحساة
من فريق الأصالة والمعاصرة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

83

الموضوع: حصيلة تنزيل البرنامج الحكومي بجهة بني ملال - خنيفرة.
المرجع: سؤالكم رقم 17106 بتاريخ 31 يناير 2020.

سلام تام بوجود مولانا الإمام أيده الله،
وبعد، جوابا عن سؤالكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، يشرفني أن أحيطكم علما بأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مستثناة من تطبيق أحكام المرسوم رقم 618-17-2 الصادر في 18 من ربيع الآخر 1440 (26 ديسمبر 2018) بمثابة ميثاق وطني للاتمرکز الإداري، حيث نص في مادته 46: "لا تسري أحكام هذا المرسوم على القطاعات الوزارية المكلفة بالعدل والأوقاف والشؤون الإسلامية، وبإدارة الدفاع الوطني، والإدارات المكلفة بالأمن الداخلي والقطاعات الوزارية التي لا تتوفر على مصالح لا ممرضة".
غير أنه، وارتباطا بالبرنامج الحكومي موضوع سؤالكم، فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قامت في هذا الإطار، بمناسبة تأهيل الحقل الديني الذي أمر به أمير المؤمنين الملك محمد السادس حفظه الله وأيده، بإعادة هيكلة إدارية تتماشى مع متطلبات التحديث والتنمية المأمولة على مستوى جهات المملكة، بما فيها جهة بني ملال-خنيفرة، بإحداث مندوبيات للشؤون الإسلامية، نقلت لها بعض اختصاصات المصالح المركزية، ووفرت لها المعدات والأدوات والموارد البشرية اللازمة للقيام بمهامها.
وفوضت الوزارة للمندوبيات الجهوية للشؤون الإسلامية اعتمادات مالية للصرف منها، وعينت مندوبيها آمريين مساعدين للصرف، كما فوضت إليها المصادقة على بعض الصفقات، والإمضاء على مجموعة من الوثائق المتعلقة بتدبير الموارد البشرية التابعة لها.

وتفضلوا بقبول خالص التحيات.

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
أحمد التوفيق